الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الرحمان ميرة – بجاية

قسم اللغة العربية وآدابها

# مقياس أصول النحو

اعداد الاستاذ :

بن حنيش العيد

الموسم الجامعي 2019/2020

## الدرس الأوّل: مدخل مصطلحي إلى علم أصول النحو.

### أ- مفهوم النحو :

**النحو لغة:** القصد والطّريق، ونحا، ينحوه إذا قصده.[1] أمّا في الاصطلاح فنجد في كتب النّحو واللغة تعريفات مختلفة، فمن النّحويين من يقصر مفهوم النّحو على الإعراب فلا يكاد يتجاوزه، بينما نجد اتّجاها آخر يلبس النّحو مفهوما أوسع وأرحب من مفهوم الفريق الأوّل، ومن الذين يعتمدون المفهوم الأوّل الزّجاجي (ت337هـ) الذي يقول:"... ثمّ إنّ النحويين لمّا رأوا في أواخر الأسماء والأ فعال حركات تد لّ على المعاني وتبين عنها، سموها إعرابا أي بيا نا...، ويسمى النّحو إعرابا والإعراب نحوا سماعا، لأنّ الغرض طلب علم واحد [2]"وجاء في لسان العرب أنّ النّحو:"هو إعراب الكلام العربي [3]" أمّا الشيخ مصطفى الغلا ييني- لا يميّز بين النحو والإعرا ب- فيقول : " والإعراب - وهو ما يعرف اليوم بالنّحو- علم بأصول تعرف بها أحوال الكلمات العربية من حيث الإعراب والبناء...، فبه يعرف ما يجب عليه أن يكون آخرالكلمة: من رفع، أو نصب، أوجرّ أوجزم، أو لزوم حالة واحدة... [4] " ومثل هذه التّعريفات تجعل النّحو لا يكاد يتجاوز حدود الشّكل والحركات التي تلحق أواخرالكلما ت، يسببها أثر العوامل في معمولاتها، ثمّ إنّ الإعراب - كما هو معروف - بعض المعنى وجزء من النّظام الكليّ والشّامل للنّحو فليس من المعقول أن نختزل هذا النّظام الشّمولي المتعدد الجوانب في ظاهرتي الإعراب والبناء؛ وما قولنا في اللغات التي لا تعرف هذه الظاهرة ؟

ومن بين أبرز من يمثل الاتّجــاه الثاني ابن جني(ت 392 هـ) الـذي يعرّف النّحو بأنّــه: " انتحاء سمت كـلام العرب في تصرفه من إعرا ب وغيره كالتثنية، والجمع، والتحقير

---

[1] ابن منظور جمال الدين بن مكرم، لسان العرب، تح: دار صادر.د. ت. بيروت : دت. مادة نحا، الجزء15 ص:310 .

[2] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، ط 2. بيروت: 1973، ص91.

[3] ابن منظور، لسان العرب ،مادة نحا، قرص مضغوط.

[4] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ط 13. بيروت: 1978، منشورات المكتبة العصرية، ج1، ص 6.

والتكسير، والإضافة، والتنبيه، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها، وإن لم يكن منهم ، وإن شذّ بعضهم عنها ردّ به إليها[1] "

واستنادا إلى هذا التّعريف نستنتج ما يلي:

1- أنّ النّحو بهذا المفهوم الشامل، لا يقف عند حدود الإعراب ب والبناء، كما رأيناه عند أصحاب الاتّجاه الأوّل، والذي لا يتعدى البحث في معرفة الأثر الذي يطال أواخر الكلمات، بل يتجاوز ذلك إلى ما يعرف بالتّركيب (Syntaxe) والصّرف(Morphologie) .

2- جعل ابن جني، ومن سار على منهجه النّحو أداء وممارسة لغوية عن طريق محاكاة العرب في كلامها وطريقة بيانها عن مختلف أغراضها، فالنّحو بذلك يشتمل أيضا على المستويات الصّوتيّة والدّلاليّة.

3- النّحو وسيلة لاكتساب الملكة اللغوية الخاصّة باللّغة العربيّة.

وهذا المفهوم الشامل للنحو يجمع بين المعرفة اللغوية النّظرية وكيفية ممارسة اللغة من خلال تمثّل مختلف أنماط وأساليب الكلام التي سمعت عن العرب أو ما قيس على تلك الأساليب والأنماط.

**4**- أنّ علم النّحو، هو علم يهتم بدراسة اللّغة العربيّة في علاقتها بالمعاني المقصودة، وذلك وفق يعرف صاحب المستوفي النّحو، بأنّه: " صناعة علمية، ينظر بها صاحبها في ألفاظ العرب من جهة ما تتألف بحسب استعمالهم، ليعرف النّسبة بين صيغة النّظم، وصورة المعنى، فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى" [2]

---

1- ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط2. بيروت: 1952، دارالكتب، ج1، ص34.

[2] - كمال الدين علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان. المستوفى في النحو. تحقيق محمد البدوي المختون. دار الثقافة العربية. القاهرة :1987.ج1. ص: 11.

**6- يعرفه يحي الشاوي** " العلم بالأحكام الجزئية المستنبطة من أدلتها التفصيليةن كالعطف على الضمير المرفوع والمجرور"[1]

## ب- التّعريف بعلم أصول النّحو:

يفيد لفظ ( الأصل) معاني متعدّدة منها: أصل الشيء أوّله، وأصل الشجرة جذرها وأسفلها. وأصل الأمر وبدايته. وأوّل من استعمل مصطلح أصول النحو ابن السراج (توفي:316هـ )في كتابه الأصول في النحو، يقول: " وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا اطردت، وصل بها إلى كلامهم فقط، وذكر الأصول والشائع، لأنه كتاب إيجاز"[2] والمتصفح لهذا الكتاب يرى أنّه لم يكن في علم أصول النحو بالمفهوم الذي انتهى غلينا في عصرنا، وإنّما هو عبارة عن تطبيقات نحوية لا غير.

وعلم أصول النّحو من أهمّ علوم اللّسان العربي وأجلّها قدرا. وهو علم ينظر في القواعد العامة والأصول الأولى التي قام عليها صرح النّحو العربي.

وقد ظهر هذا العلم في بداياته الأولى على يد ابن جني المتوفى سنة(392هـ) في كتابه الخصائص" ولعل ابن جني أوّل من ألّف في هذا الموضوع، وذلك في كتابه (الخصائص)، ولكنه لم يرتّب، ويبوّب مادته كما وردت عند أصحـاب أصول النّحو المتأخرين عليه مثل ابن الأنباري (ت- 577هـ)، والسيوطي(ت- 911هـ)، والشاوي (ت-1092هـ)، بل قدّم وأخّر في الأصول"[3]

---

[1] - يحي بن محمد أبي زكريا الشاوي المغربي الجزائري. ارتقاء السيادة في علم أصول النحو. تحقيق عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي.دار الأنبار للطباعة والنشر. الطبعة الأولى. بغداد 19. العراق: 1990ص: 35.

[2] - أبو بكر محمد بن سهل بن السراج. الأصول في النحو. تحقيق عبد الحسين الفتلي.مؤسسة الرسالة. الطبعة الثالثة.بيروتك 1996.المجلد الأول. ص: 36.

[3] - حامد ناصر الظالمي. أصول الفكر اللغوي العربي في دراسات القدماء والمحدثين، دراسة في البنية والمنهج. سلسلة دراسات. الطبعة الأولى, بغداد: 2001.. ص: 78 .

ويصرح ابن جني أنّه متأثر في المنهج الذي اتبعه في بسط هذا العلم بمنهج الفقهاء وعلم الكلام، فيقول: "لم نر أحدا من علماء البلدين، تعرض لعمل أصول النّحو،على مذهب أصول الكلام والفقه. فأمّا كتاب أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه إلا حرفا أو حرفين في أوله"[1]، كما يرى ابن جني أنّ علم أصول النحو " أشرف ما صنف في علم العرب، وأذهبه في وطريق القياس والنظر"...وأجمعه للأدلة على ما أودعته هذه اللغة الشريفة : من خصائص الحكمة"[2]

ثمّ ما لبث الأمر أن توالت محاولات التأسيس والتأصيل على يد كل من ابن الأنباري في كتابه ( لمع الأدلة) وأما مؤلفه(الإغراب في جدل الإعراب ) فقد خصصه لدراسة العلل النحوية ومناقشتها.

يعرف ابن جني أصول النحو بقوله: أدلة النحو ثلاثة: السماع والإجماع والقياس. أمّا ابن الأنباري فيعرفه بقوله:"أصول النّحو، أدلة النّحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أنّ أصول الفقه أدلة الفقه، التي تنوعت عنها جملته وتفصيله. وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد على يفاع الاطلاع على الدليل؛ فإنّ المخلد إلى التقليد،لا يعرف وجه الخطأ من الصواب، ولا ينفك في أكثر الأمر من عوارض الشك والارتياب "[3]، فيذكر ففي كتابه ( لمع الأدلة) ثلاثة أصول للنحو:" أقسام أدلته ثلاثة: نقل، وقياس، واستصحاب حال"[4] فزاد الاستصحاب، ولم يذكر الإجماع، وكأنه لم يره أصلا من أصول النحو و حجة يحتج بها في النحو، على رأي بعض علماء أصول النحو.

---

[1] – أبو الفتح عثمان ابن جني. الخصائص. ص: 2

[2] – الخصائص. ص: 1

[3] – أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري. لمع الأدلة. تحقيق سعيد الأفغاني.مطبعة الجامعة السورية. سوريا : 1957. ص:80.

[4] – لمع الأدلة. ص: 81.

أمّا جلال الدين السيوطي، فقد مهد لتعريف علم الأصول بتبيين منزلته وجدّته، وعلاقته بأصول الفقه، مبينا أهمية الكتاب الذي تضمّن هذا العلم الجديد بقوله:" هذا كتاب غريب الوضع، عجيب الصنع، لطيف المعنى، لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله، في علم لم أُسبق إلى ترتيبه، ولم أُتقدم إلى تهذيبه، وهو أصول النحو الذي هو بالنسبة إلى النحو،كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه "[1] وينتهي السيوطي إلى التعريف بعلم أصول النّحو بأنّه:" علم يُبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية، من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل"[2]

ويعرف محمد عيد أصول النحو العربي، بأنّها" الأسس التي بني عليها هذا النّحو في مسائله وتطبيقاته، ووجهت عقول النحاة في آرائهم وخلافهم وجدلهم، وكانت لمؤلفاتهم كالشرايين التي تمد الجسم بالدم و الحيوية"[3]

أمّا يحي الشاوي (المتوفى: 1096هـ)" أصول النّحو: دلائله الإجمالية، وقيل معرفتها. والأصولي: العارف بها، وبطرق استفادتها ومستفيدها. والأدلة أربعة: سماع، وإجماع ، وقياس، واستصحاب الحال"[4]

ونخلص بعد عرضنا للنّصوص التي حدّد فيها أصحابها موضوعات أنّ علم أصول النّحو العربي يبحث في في القواعد العامة أو أدلة النحو الإجمالية على حد تعبير السيوطي. وعلم أصول النّحو لا يتناول بالدراسة المسائل الفرعية والجزئية، على نحو: جواز الإضمار قبل الذكر في باب الفاعل والمفعول، أو جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة

---

[1] – جلال الدين السيوطي. الاقتراح في أصول النحو.تحقيق عبد الكريم عطية.دار البروتي. الطبعة الثانية. زززز: 2006. ص: 15.

[2] الاقتراح. ص: 21.

[3] – محمد عيد.أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث. عالم الكتب.الطبعة الرابعة.القاهرة: 1989.ص: 1

[4] – ارتقاء السيادة في علم أصول النحو.1990. ص: 35.

الجار. وتلك هي من موضوعات علم النحو لا علم أصوله. والأصول والقواعد العامّة التي بني عليها النّحو العربي أربعة: السّماع، والقياس، والإجماع، والاستصحاب.

## الدرس الثاني: موقف العلماء القدامى من المدونة السماعيّة.

يقصد بالمدونة المسموعة السّماع الذي يعدّ الأصل الأوّل في أصول النّحو واللّغة العربيّة. يعرفه السيوطي السماع بقوله :" هو ما ثبت في كلام العرب من يوثق بفصاحته ،فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمانه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم أو كافر "[1] وعرفه الأنباري بقوله: " هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد الكثرة إلى حد القلة"[2]

### 1- الاحتجاج بالقراءات القرآنيّة:

اعتمد النحاة القرآن الكريم المصدر الأوّل في استخراج القواعد النحويّة للغة العربيّة وتثبيتها ، فاحتجوا بكل القراءات، سواء المتواترة منها أو الآحاد أو الشّاذة إذا لم تعارض هذه الأخيرة قياسا معروفا اعتمدوا ألفاظه وأجازوا الاحتجاج بكل ما ورد من قراءاته، ولا يعلم أنّا هناك خلافا بين متأخري قدامى النحاة في الاحتجاج بالقراءات الشاذة منه على الرغم من أنّ بعض متقدميهم كانوا يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية.كما يرى ذلك السيوطي.

وقد احتج النحاة بالقراءة رغم مخالفتها للقياس نحو ( استحوذ، يأبى) حيث ينص القياس على إعلال الواو ونقلها في استحوذ ، وكسر الباء، لأنه ليس في العربية (فَعَلَ) في الماضي ( يفعَل) في المضارع إلاّ أن يكون حلقي العين أو اللام، وليس هذا الحرف كذلك.[3]

يشترط علماء القراءات لصحة القراءات القرآنية شروطا ثلاثة:

- صحة سندها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم بالتواتر.

---

[1] – السيوطي، جلال الدين. الاقتراح في أصول النحو. تحقيق عبد الله عطية.دار البيروني.الطبعة الثانية. بيروت:2006.ص:39

[2]– الأنباري أبو البركات محمد كمال الدين .الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة. تحقيق سعيد الأفغاني.دار الفكر .الطبعة الأولى. دمشق:1959.ص: 81.

[3] – محمود فجال. الإصباح في شرح الاقتراح.دار القلم. الطبعة الأولى. دمشق: 1989ص:183.

- موافقتها لرسم مُصحف سيدنا عثمان رضي الله عنه .

-موافقتها وجها من وجوه العربيّة.

وتعرف القراءات الشاذة بأنّها تلك التي خالفت شرطا من الشروط الصّحة السابقة والتواتر شرط أساس في صحة القراءة.

أجمع النحاة على الاحتجاج بالقراءات القرآنية جميعها باعتبارها دليلا نقليا على قياس القواعد النحوية واطرادها. وما خالف قواعدهم من قراءات حفظوه واقتصروا عليه في السماع. ولم يبنوا عليها قياسهم.

وقف بعض النحاة القدامى من القراءات الشاذة موقف التوجيه، فإذا لم يجدوا لها تخريجا أو وجها في قواعدهم أوقفوها على السماع، ولم يقيسوا غيرها عليها منهم :الفراء، المازني، المبرد الأخفش، الزمخشري. ورفض ابن حزم الاعتماد على القرآت القرآنية الشاذة لتأويل أي القرآن تأويلا يبعده عن مقاصده التي يظهرها النص القرآني، فيقول:" إنّ من النحاة من ينتزع من المقدار الذي يقف عليه من كلام العرب حكما لفظيا ويتخذه منهجا، ثم تعرض له آية على خلاف ذلك الحكم فيأخذ في صرف الآية عن وجهها" [1]. وقد اعترض بعض النحاة على بعض القراءات لا من جانب فصاحتها أو صحتها لكن رأوا غيرها أفصح منها يقول القاضي صدر الدين موهوب الجرزي" الباري جلت قدرته له أساليب مختلفة على مجاري تصريف أقداره، فإنّه كان قادرا على إلجاء المشركين إلى الإقرار بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم قال تعالى: ( إن نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت أعناقهم لها خاضعين) [2] لكنه سبحانه أرسل رسوله على أساليب الأسباب والمسببات وجاري العوائد الواقعة من أهل الزمان ....[3]

فقد نزل القرآن على معهود الألفاظ والمعاني عند العرب ليتحقق به الإعجاز البلاغي واللغوي وقد سأل إبراهيم بن إسماعيل الكاتب- أحد كتاب الفضل ابن الربيع – أبا عبيدة عن

---

[1] – نقلا عن سعيد الأفغاني. في أصول النحو. المكتب الإسلامي. بيروت: 1987. ص:32.

[2] – الشعراء .الآية4.

[3] – مطير بن حسين المالكي. موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربي.رسالة ماجستير.كلية اللغة العربية وآدابها.جامعة أم القرى.السنة الجامعية:1422هـ-1423هـ.ص:8،7.

قوله تعالى:(طلعها كأنه رءوس الشياطين) [1] قائلا: إنما يقع الوعد و الايعاد بما عرف مثله وهذا لم يعرف ،فقال أبو عبيدة :إنّما كلّم الله تعالى العرب على قدر كلامهم أما سمعت قول امرئ القيس:

أيقتلني والمشرفيّ مضاجعي ومسنونة زرق كأنياب أغوال

وهم لم يروا الغول قط ،ولكنهم لما كان أمر الغول يهولهم أُوعدوا به.

وكان الأخفش يفضل قراءة على قراءة أخرى لموافقتها للقواعد النحوية ومجاراتها للقياس ومثال ذلك جزمه للفعل (تستكثر) في قوله تعالى: (ولا تمنن تستكثر) [2] لأنه واقع في جواب النهي، "وقد رفع بعضهم ( تستكثرُ) يريد مستكثرا وهو أجود المعنيين،" [3]

**القراءات السبع المتواترة:**

وزعت المصاحف العثمانية على أقاليم: مكة، المدينة، البصرة، والبحرين،( الشام ،وقيل اليمن) وقرأ كل فريق في هذه الأمصار بعربية قومه في جهة الأداء لا في زيادة الأحرف ونقصانها ولا في وجوه اختلاف الإعراب دون مخالفة مصحف عثمان. وأشهر القراء الكوفيين: حمزة، الكسائي، عاصم) ومن البصريين: أبو عمرو بن العلاء. ومن الشاميين: ابن عامر، ومن المدينة: نافع ، ومن مكة: ابن كثير. ويصير عددهم عشرا بإضافة (يعقوب، وأبو جعفر، وخلف) فهي عشر قراءات متواترة وغيرها عدّ شاذا.

**البصريون لم يخطئوا القراء:**

عامل نحاتنا الأوائل القراءات باعتبارها سنة متبعة لا يجوز التعرض لها بتصويب أو تخطئة.

يقول الأصمعي:"سمعت أبا عمر بن العلاء يقول: لولا أنّه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرئ به لقرأت حرف كذا كذا ، وحرف كذا كذا" كما روي أنّ أبا عمر بن العلاء كان يقرأ"إنّ هذين لساحران"

---

[1] – الصافات.الآية:65.

[2] – المدثر .الآية:6.

[3] – الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة. تحقيق هدى محمود قراعة. مكتبة الخانجي.الطبعة الأولى. القاهرة:1990. ص:555.

أي بدلا من (إنّ هذان لساحران) [1] وقد كان سيبويه يحترم القراءات جميعها، فلم يخطئ قارئا ولم يرد قراءة بل كان يذكر قراءة ما ليس بها وجها من وجوه العربية ، ففي حديثه عن العطف على الضمير المجرور يخص ذلك بضرورة الشعر دون أن يتعرض لقراءة حمزة (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) [2] بجر الأرحام النساء. كما لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في ضرورة الشعر دون الإشارة إلى قراءة عبد الله بن عامر: ( وكذلك زُين لكثير من المشركين قتلَ أولادهم شركائهم) [3]

**2-الاحتجاج بالحديث الشريف:**

يأتي الحديث الشريف في المرتبة الثانية بعد القران الكريم من حيث الفصاحة والبلاغة والبيان. وقد اختلف النحاة في الاحتجاج بالحديث الشريف في التقعيد ، وكانوا ثلاث طوائف ثلاث:

**الطائفة الأولى:** منعت الاحتجاج به ،ولم يؤثر عن النحاة الأوائل أنهم صرحوا بالمنع. ويمثل هذا الاتجاه أبو حيان وشيخه ابن الضالع الذي أوّل من تنبه إلى عدم احتجاج النحاة بالحديث الشريف. وقد عاب أبو حيان على ابن مالك كثرة احتتجاجه بالحديث الذي غلبته روايته بالمعنى دون لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم.

**الطائفة الثانية:** أجازت الاحتجاج بالحديث على رأسهم ابن خروف والسهيلي وابن مالك. الذي جعل القرآن في المرتبة الأولى فإن لم يجد فيه عدل إلى الحديث فإن لم يجد عدل إلى

---

[1] _ طه. الآية :63.

[2] _ النساء.الآية:1..

[3]– الأنعام.الآية137.

كلام العرب بل أحيانا يستشهد بكلام الصحابة (ض) وقد علق أبو حيان في شرح التسهيل على استشهاد ابن مالك بالحديث الشريف بقوله:" قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره"[1]

**الطائفة الثالثة:** توسطت بين الحالتين المنع والأخذ بمذهب الشاطبي(ت- 790ه) والسيوطي(ت- 911ه) وقسموا الحديث إلى قسمين:

أ - الاهتمام بنقل معنى الحديث الشريف دون لفظه. وهذا لم يحتج به أهل اللسان.

ب – الاهتمام بنقل لفظه لمقصود خاص. وذلك في نحو الأحاديث المقصود بها تبيان فصاحته أو الأمثال النبوية والأدعية." وأمّا كلامه صلى الله عليه وسلم،فيُستدلّ منه بما ثبت أنّه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جدا، إنّما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضا،فإنّ غالب الأحاديث مرويّ بالمعنى"[2]

ويذكر أن سيبويه احتج بخمسة أحاديث دون ذكر سندها.

وفسر العلماء قلة الاحتجاج بالحديث لكونه مرويا عن الرسول ص بالمعنى لا باللفظ وأكثر الرواة من الأعاجم. ويتحفظ النحاة على الاستشهاد بالحديث الشريف، ويكتفون بما صحت روايته لفظا عن الرسول ص كما الشأن في الأحاديث القصار وأحاديث التّعبد والدعاء "قال سفيان الثوري: " إن قلت لكم: إني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني إنما هو المعنى" [3]، ونخلص إلى القول أنّ معظم الحديث الشريف بمعناه لا بلفظه.

## 3- الاحتجاج بكلام العرب:

يأتي في المرتبة الثالثة بعد الحديث الشريف المروي باللفظ. ويقصد بكلام العرب ما ثبت عن العرب الفصحاء ممن يوثق بعربيتهم شعرا أو نثرا.

---

[1] _ الاقتراح.44.

[2] _ الاقتراح.ص:43.

[3] _ المصدر نفسه.ص:44.

أجمع العلماء القدماء والمحدثون على حجيّة كلام العرب في اللغة والنحو، زمانا ومكانا. وذلك بشروط معلومة، وتحديدا للبيئة الزمنية . وحدّد زمن الاحتجاج بكلام العرب فشمل العصر الجاهلية وزمن البعثة إلى منتصف القرن الثاني في الحواضر ومنتصف القرن الرابع في البوادي. وقسم العلماء الشعراء إلى أربع طبقات:

- الطبقة الأولى: طبقة الشعراء الجاهليين وهم الذين لم يدركوا الإسلام.

- الطبقة الثانية: طبقة الشعراء المخضرمين الذين عاشوا في الجاهلية والإسلام.

- الطبقة الثالثة: طبقة الشعراء الإسلاميين، الذين عاشوا عهد البعثة والعهد الأموي، كالفرزدق، جرير، الأخطل.

- الطبقة الرابعة: طبقة الشعراء المحدثين المولدين : ومنهم بشار بن برد.

أجمع علماء اللغة على الاحتجاج بشعر الطبقتين الأوليين واختلفوا في الثالثة أما الرابعة فلا يستشهد بشعرها إلا على سبيل الاستئناس لا على سبيل البناء والتأسيس. وكان آخر شاعر يحتج بشعره على المعيار الأخير إبراهيم بن هرمة المتوفى150هـ. استمر اللغويون في عملية تدوين كلام أهل البادية إلى منتصف القرن الرابع حتى فسدت الألسنة.

وقد وقع اختيار اللغويين على مجموعة القبائل الواقعة وسط الجزيرة العربية. وذلك وفق معيارين :

1- المعيار الأوّل: مدى توغل هذه القبائل في البداوة.

-2المعيار الثاني: مدى الابتعاد عن الاختلاط بالأعاجم.

وأخذ اللغويون أكثر ما أخذوا اللغة عن قيس، تميم ،أسد، القبائل الأكثر أخذا من لغتها. واعتمد عليها في الغريب والتصريف والإعراب.

وتلي هذه القبائل مرتبة في أخذ اللغة عنها،قبائل: هذيل ، وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن حضري قط، ولا من سائر القبائل العربية خاصة المتاخمة للأعاجم.

والملاحظ أنّ التحديد الزماني لمدونة المسموع تمّ على أساس القرب والبعد من زمن الفصاحة والصفاء السليقي، بينما تمّ تحديد مكان المدونة بالنسبة للقرب والبعد من البلاد الأجنبة.

وقد حرص البصريون على ضبط شروط المسموع، وقد فاقوا الكوفيين في ذلك ،ومن بين الروايات التي تتحدث عن عناية البصريين بجمع اللغة ما روي عن أبي عمرو بن العلاء أنه مكث أربعين سنة يجاور البدو ويسمع منهم مشافهة.يقول أبو المنهال:"أئمة البصرة في النحو وكلام العرب ثلاثة: أبو عمرو بن العلاء،وهو أوّل من وضع أبواب النّحو، ويونس بن حبيب، وأبوزيد الأنصاري وهو أوثق هؤلاء كلهم وأكثرهم سماعا عن فصحاء العرب"[1]

وقد تحرى كثير من العلماء الدقة في قبول كلام العربي خاصة البصريون منهم فاشترطوا في الكلام المسموع سلامة اللغة وفصاحته واشترطوا في العالم و الرواية الصدق والضبط.

ولمّا كان المسموع الفصيح الذي دوّنه اللغويون لا يفي بغرض النحاة في تقعيد قواعدهم لجأوا إلى القياس لحمل غير المسموع على المسموع، ومن ثمذ استنباط الأحكام النحوية وتعميمها.

## الدرس الثالث: موقف العلماء المحدثين من المدونة اللغوية.

### 1- موقف المحدثين من الاحتجاج بالقراءات القرآنيّة:

تباينت مواقف اللغويين المحدثين من المدونة السماعية، ويمكننا عرض أهم المواقف على النّحو الآتي:

[1] –موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربي. ص:8،9.

أ- أنكر فريق من اللغويين المحدثين على النحاة القدامى إخضاع القراءات القرآنية لقواعدهم تعصبا لمقاييسهم النظرية الموضوعة. ممّا نجم عن هذا التعصب إتلاف كم هائل من الشّواهد التي كان بإمكانها أن تثري القواعد النحوية.

ب- اتخذت مجموعة أخرى من اللغويين المحدثين موقفا وسطا ومعتدلا من القراءات القرآنية، فهي ترى الاحتجاج بالقراءات القرآنية من لدن نحاة بصريين وكوفيين، قد ساهم بشكل كبير في إثراء المدونة النّحوية، بل وساهم أيضا في تفسير بعض الظواهر النّحوية.

ج- فريق ثالث يرى أنّ القراءات القرآنيّة من أجلّ العلوم الإسلامية، لكونها الأقرب والأوثق صلة بالقرآن، ساهمت في التأصيل لمنهج النّقل في العلوم اللغوية. ويمكن الاعتماد على علم القراءات في دراسة العربية الفصحى في العصر الحالي [14].

أ- **إبراهيم السمرائي:** عاب إبراهيم السمرائي في كتابه التطور اللغوي على النحاة القدماء إعراضهم عن الإستفادة من القراءات في إثراء بحوثهم" نشأت علوم العربية للعناية بلغة القرآن إلا أنّ النحاة سرعان ما عزفوا عنها، ولم يفيدوا منها الفائدة اللازمة" [25]

ب- **محمد عيد:** يعتقد أنّ النحاة الأوئل أعرضوا عن الاستشهاد بالقرآن وقراءاته وفعلوا ذلك أيضا مع الحديث الشريف بسبب رهبتهم الدينية من القرآن والسنة. وقد أضاعوا ثروة عظيمة من النّصوص الموثوقة، وهي في اعتقاده رهبة مفتعلة ينبغي على المحدثين إزالتها وتصحيح سنتهم غير الحسنة.

ج- حاول بعض المستشرقين من خلال هذه الانتقادات القديمة و الحديثة الطعن في القرآن الكريم فيزعم المستشرق جولد تسهير اعتمادا على رأي الزمخشري في قراءة ابن عامر ، أنّ القراءة موضوعة وأنّ سبب اختلاف القراءات يعود إلى عدم وجود حركات الإعراب ونقط الكلمات. والذي يدحض هذا الرأي هو أنّ وجود القراءات كان قبل حدوث عملية التدوين للمصاحف المتصلة السند بالصحابة التي سمعوها عن الرسول صلى الله عليه وسلم.

---

[1] – عبد الصبور شاهين. القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث مكتبة الخانجي.القاهرة:2009..ص:7.

[2] موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربي .ص: 12 .

هـ- أما فولرز فرفض تسمية لغة القرآن بالعربية، بل يقترح تسمية لها ( اللغة المكتوبة) وما سجله النّحاة من أمثلة كان مصنوعا في نظره. فالعربية في صدر الإسلام حسب هذا المستشرق كانت تخلو من الإعراب ومن السمات التي تنسب إلى العربية الفصحى.

و- الشيخ محمد الخضر حسين يرى أنه كان ينبغي القياس على القراءات الشاذة التي تخالف الاستعمال.[1]

**2- موقف العلماء المحدثين من الاستشهاد بالحديث الشريف[2]:**

**أ- سعيد الأفغاني:** يرى أنّ الحديث يتقدم رتبة كلام العرب. فلم تعهد العرب كلاما أبلغ وأفصح من الكلام النبوي. لكن النّحاة واللغويين انصرفت جهودهم إلى رواية الشعر على حساب الحديث الشّريف.

**ب- تمام حسان:** رأى أن النحاة واللغويين انصرفوا عن الحديث رغم علمهم بحرص رواته عربا وعجما على ضبط نصوصه، وأنّ هناك الكثير من النّصوص الشّعرية المعتمدة في الاحتجاج مروية بالمعنى أيضا، ودليل ذلك تعدد رواية الشّاهد الواحد.

**ج- خديجة الحديثي:** أثبتت احتجاج النّحاة القدامى بالحديث الشّريف ولو بشكل محدود. وترد على من قالوا بأنّ النحاة لم يجتجوا به " ومما يؤيد ما نذهب إليه أنّ ما ذكره ابن الضالع وأبو حيان من ترك أوائل النحاة الاحتجاج بالحديث وانصرافهم عنه قد ثبت بطلانه بعد أن رأينا الاحتجاج به – وإن كان على قلة_ موجودا منذ زمن أبي عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد وتلاميذهما من بصريين وكوفيين ومن تابعهم من المتأخرين من نحاة بغداد وأهل الأندلس"[1]

**د- محمد عيد:** لقد أدى التّحرز الديني الذي كان سببا في انصراف النّحاة عن الاستشهاد بالقراءات، هو السبب أيضا في انصرافهم عن الاحتجاج بالحديث.

**3- موقف العلماء المحدثين من الاحتجاج بكلام العرب:**

---

[1] – موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربي. ص:14 ،15.

[2] – المرجع نفسه.ص: 20، 21، 22..

[1] _ خديجة الحديثي. موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث.دار الرشيد للنشر. العراق:1981.ص:422.

**أ- محمد عيد[2]:**

1- طبعت الصنعة الذّهنية على العمل الذي قام به النّحاة الأوائل في روايتهم للمسموع فأخضعوه لقواعدهم النظرية ، لا إلى قواعد الاستعمال.

2 - الاهتمام المبالغ بمبدأ المشافهة أدى إلى انتشار ظاهرة الكذب والانتحال والتّحريف.

3 - ينكر على النّحاة اعتمادهم على مستوى واحد من اللغة المتمثل في الفصحى.وأهملوا الكثير من صور استعمالها.

4- يرى أن هذه المبادئ المعتمدة في استباط القواعد النّحويّة من طرف النّحاة القدامى تتنافي مع المنهج الوصفي الذي يفرض على الباحث أن يراعي جميع مستويات الاستعمال اللغوي، ولا يختار مستوى على حساب مستويات أخرى. وأن يصف الوقائع اللغوية لا أن يفرض القواعد النّظرية . وينتهي محمد عيد إلى أن هؤلاء النّحاة نظروا إلى عصر الاستشهاد وفق مبدأ( التفضيل بالأعصار، لا بمادة اللّغة من الكلام والأشعار)

**ب- تمام حسان:**

مما يأخذه تمام حسان على النحاة الأوائل أنهم:

1- لم يفصلوا بين مراحل تطور اللغة في دراستهم للهجات القبائل العربية،فأخذوا شواهدهم من خمسة قرون كاملة.

2 - لم يعتمدوا النحاة معيار الفصاحة لوحده في دراستهم اللغوية بل أضافوا معيارا آخر هو القواعد النحوية ( الخطأ والصواب) استخرجوه من الكلام الفصيح.

3 - حفل النحاة بالشعر على حساب النثر، والشعر له لغته الخاصة تتسم بالضرائر والرخص، وتسعى إلى تحقيق الجمال،فهو يمثل اللغة الأدبية. وهذا يعني أن النحاة اعتمدوا اللغة العربية في استخراج قواعدهم، وبما أن النحو أنشئ لخدمة القرآن ، والقرآن نص أنزل

[2] – موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربي. ص : 32 .

باللغة الأدبية وليس بلغة التخاطب العادية . واختيار النحاة لهذا المستوى اللغوي أعني لغة الشعر ساعدهم في توحيد منهجهم ،لأنّ اللغة الأدبيّة أقلّ تشعبا من لغة التخاطب، يقول تمام حسان :" لقد كان من السهل على النحاة سهولة نسبية أن يستخرجوا القواعد من اللغة الأدبية، أمّا الكلام اليومي في البيت والسوق والمحادثة العابرة فما أشق ما تستخرج منه القواعد حتى لو تم تسجيله بملات التسجيل الحديثة، لأنّ هذا الكلام بعيد كل البعد عن الاطراد والاستمرار. فقد تجد فيه الجملة الناقصة والجملة التي حذف بعضها والجملة التي عدل صاحبها عن إكمالها والجملة التي أغنت الإشارة أو الإيماءة أو التقطيبات عن ذكرها والجملة التي حالت المقاطعة دون إكمالها والجملة التي خالطها الضحك أو التثاؤب فلم تعد واضحة التركيب، فلهذا السبب ولأسباب تعود إلى المحافظة على القرآن عدل النحاة عن استنباط النحو من الكلام العادي فكان عليهم أن يلجأوا إلى لغة الأدب لأنها لغة القرآن والحديث والشعر،ولكن استشهادهم بالقرآن والحديث كان قليلا إذا قيس باعتمادهم على لغة الشعر"[1]

**ج- مهدي المخزومي:**

يرى أنّ النحاة القدامى اعتمد على الشعر في تقعيد القواعد أدى إلى اضطراب النحاة في بعض أحكامهم. وفتح باب الحمل على الضرورة والخلاف بين البصريين والكوفيين،" فالاعتماد على تقعيد القواعد ووضع الأصول على الشعر وحده، كان مما أدى إلى اضطراب النحاة في بعض أحكامهم"[2]

[1] – تمام حسان . الأصول عالم الكتب. القاهرة:2000.ص:79.

[2]– مهدي المخزومي. مدرسة الكوفة. مطبعة مصطفى الحلبي البابلي وأولاده . الطبعة الثانية القاهرة: 1958.ص: 335

كما لم يحاول النحاة الفصل بين لغة الشعر والنثر في تقعيد قواعدهم،" مع أنّ الاقتصار على الشعر وحده خطوة متعثرة في إثبات أسلوب عربي،فللشعر لغته الخاصة به،...فليس كل ما يجوز في الشعر جائزا في النثر"[3]

**د- إبراهيم أنيس:**

1- رفض إبراهيم أنيس تقييد النحاة القدامى للمدونة اللغوية زمانا ومكانا ووصف ذلك التقييد بالدكتاتورية التي يرفضها العلم الحديث ومناهج البحث فيه. ومناهج العلم الحديث في نظره لا تفرق بين الأجنبي عن اللغة وابن اللغة ، ولا روابط فردية بين اللغة والجنس، فهي ملك لمن يتعلمها؟؟؟؟

2- طعن إبراهيم أنيس في عمل اللغويين النحاة الأوائل وطريقة بنائهم للمدونة اللغوية المسموعة ، فوصفهم بأنهم أخطأوا تفسير ما سمعوا، ثم استبطوا قواعدهم قبل إنهائهم لعملية الاستقراء.ويضيف إبراهيم أنيس خطأ آخر إلى أخطاء النحاة والذي يتمثل في تعدد المدونات المسموعة واختلافها شكلا ومضمونا مما أدى بهم – حسب رايه_ إلى الخلط والارتباك في السماع والتقعيد وبالغوا في القياس وخرجوا على الناس بقواعد إعرابية فرضوها عليهم فرضا،" فالنحاة القدماء قد سمعوا شيئا وأخطأوا تفسيره، واستنبطوا قواعده قبل أن يتم لهم الاستقراء، سمعوه في لهجات متعددة، وسمعوه في اللغة النموذجية الأدبية، وسمعوها في القراءات القرآنية التي لا تكاد تحصى، ثم قبل أن يتم لهم السماع ، ودون الاقتصار على مصدر واحد كما هو الواجب في تقعيد القواعد، بدأوا يقعدون قواعدهم فاختلطت عليهم الآراء و كثرت الأقوال، فأهملوا ما أهملوا، وقاسوا ما قاسوا، ثمّ خرجوا على الناس بقواعد إعرابية فرضوها عليهم فرضا"[1]

**هـ- يوهان فك[2]:**

---

[3] – المرجع نفسه. الصفحة نفسها

[1] – إبراهيم أنيس. من أسرار اللغة العربية. مكتبة الأنجلو مصرية. الطبعة السادسة.القاهرة:1978 ص:249.

[2] – موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربي. ص:39.

1- شواهد الطبقتين ( الأولى والثانية ) ليست بكافية تطور اللغة، فاللعلم الحديث يرى وضع شواهد أخرى من اللهجات العربية إلى جانب تلك الشواهد.

2. - الاقتصار على شعر الجاهليين والإسلاميين يجعل اللغة فقيرة في قواعدها الأساسيّة.لأنها لم تمثل الأقوام المستحدثين وأفكارهم الدينية والفلسفية والعلمية.

3- تناسى النحاة أن بعض شواهد الطبقتين منحول.

4- تقديس النحاة لأسلافهم ابعدهم من الدقة العلمية.

**و- سعيد الأفغاني:**

يمكن أن نجمل موقف سعيد الأفغاني من الاحتجاج بكلام العربي في النقاط الآتية:

يتهم النحاة القدامى بالمبالغة في الاحتجاج بالشعر على حساب النثر، فالاحتجاج بالنثر ورد لديهم قليلا. كما لاحظ اعتمادهم الضرورة وسيلة لتحميل ما قيل من الشعر الذي لا يوافق قواعدهم التي استبطوها. فجاءت قواعدهم على أساس غير متين. فأهملوا دراسة السند والمتن دراسة علمية مضبوطة، وذلك من خلال التطرق لأحوال الرواة من حيث الثقة. وينتهي على القول بأنّ كل من منهج الخليل وأبي عمرو قد اتصف بالقصور الناجم عن تبني مبدأ:(أحمل على الأكثر وأسمي من خالفني لغات)يقول سعيد الأفغاني:" ونحن إذا قابلنا الشواهد النثرية عند هؤلاء وأولئك بالشواهد الشعرية وجدناه ضئيلة جدا، فإذا أضفت إلى ذلك كله حملهم على الضرورة الشعرية كل شعر لم ينطبق على قواعدهم ومقاييسهم التي بنوها على استقراء ناقص جدا عرفت أنّ أساس تلك القواعد والقوانين غير متين من الناحية النظرية على الأقل"[1]

**ز-عبد الرحمن الحاج صالح[2]:**

[1] – سعيد الأفغاني. في أصول النحو. المكتب الإسلامي.بيروت: 1987. ص:60.

2– عبد الرحمن الحاج صالح. السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة.موفم للنشر.الجزائر:2007. ص: 250 وما بعدها.

نلخص آراء عبد الرحمن الحاج صالح بخصوص المدونة اللغوية للغة العربية في النقاط الآتية:

**أ – المدونة اللغوية للغة العربية أشهرة مدونة في التاريخ البشري:**

يعتبر عبد الرحمن الحاج صالح المدونة اللغوية التي تميّزت بها اللغة العربية (السماع) أعظم مدونة لغوية شهدها تاريخ البشرية،حيث غطت شبه الجزيرة العربية كلها في العصر الجاهلي. ثمّ سرعان ما تقلصت رقعة الفصاحة بسبب اختلاط العرب بالأعاجم. فتقلصت هي الأخرى المدونة اللغوية وذلك بتوقف العلماء عن السماع من الحواضر.

**ب- أهمية الملفوظ على المكتوب في الاحتجاج لدى النحاة الأوائل:**

تعامل العلماء القدامى مع نصوص المدونة اللغوية بشكليها المنطوق والمكتوب.وظل الجانب اللفظي هو الأهم عند هؤلاء العلماء خاصّة ما تعلق منه بالقراءات.

**جـ_ اعتماد النحويين المشافهة المباشرة في استنباط القواعد:**

احتج النحاة الأوائل ومنهم سيبويه بالمادة المسموعة الملفوظة، إذ ولم يذكر سيبويه ولو مرة واحدة (( قرأت)) أو(( أخبرني فلان في كتابه)) وإنما استعمل عبارات مثل: (( سمعت، سمعناه ممن يروي من العرب))، (( حدثني))، وهذا يوحي بأن مصادر كتابه كلها كانت شفاهية.

**د- التقيّد بزمن الفصاحة في السماع عن العرب الفصحاء:**

عاش سيبويه والنحاة الذين سبقوه كلهم في زمن الفصاحة السليقية، وسمعوا عن طريقة المشافهة المباشرة فصحاء العرب.مع اشتراط فصاحة الناقل والمنقول.

**هـ- اعتماد النحاة على النثر أكثر من اعتمادهم على الشعر:**

لقد ورد الكثير من الكلام المنثور المأخوذ من لغة التخاطب اليومي في شواهد الكتاب لسيبويه، وهو رأي يدحض من قال بأنّ النحاة استشهدوا بالشعر أكثر استشهادهم بالنثر.

**و- استقراء النحاة للمادة المسموعة كان تاما:**

كان استقراء النحاة الأوائل لكلام العرب استقراء تاما، عكس ما روجه بعض المحدثين بأنّه كان ناقصا، و مثل كثير من عبارات سيبويه تدل على ذلك نحو قوله:( الوجه الأكثر، لأنّ أكثرهم يقول، لا يتكلم بها العرب، لغة كثيرة في العرب جيدة، لكن بعض العرب يجره، ليس أحد يقول.....)[1]

# الدرس الرابع: علاقة أصول النّحو بأصول الفقه.

1- من حيث المفهوم:[1]

**أ- أصول الفقه:**

يقصد بمصطلح القواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية من الأدلة. والفرق بين الفقيه والأصولي ، الأوّل : يبحث في الأدلة التفصيلية وما تدل عليه من أحكام جزئية. والثاني: يبحث في الأدلة الكليّة وما تدل عليه من أحكام كليّة نحو: (الأمر للوجوب،

[1] – المرجع السابق.ص: 318 .

1– فؤاد بوقجيج . علم أصول الفقه وعلاقته بالدرس النحوي. (http://www.habous.gov.ma/daouat-alhaq/item/8857

والنهي للتحريم)، والعام والخاص والمطلق والمقيد والكتاب والسنة، والقياس والإجماع،" أصول الفقه معرفة دلائل الفقه إجمالا، وكيفية الاستفادة منها وحال المستفيد"[2]، ووظيفة العالم الأصولي الاجتهاد ومعرفة شروط الاجتهاد لكي يتسنى له وضع القواعد العامة التي ترشد الفقيه لمعرفة الأحكام الفقهية التفصيلية وكيفية تطبيقها.

**ب- أصول النحو:** يعرّف بأنه العلم الذي يبحث في أدلة النّحو التي تفرعت منها فروعه وأصوله أو علم يبحث فيه عن أدلة النّحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفيّة الاستدلال بها، ويعرفه أبو البركات الأنباري بقوله:"أصول النّحو، أدلة النّحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أنّ أصول الفقه أدلة الفقه، التي تنوعت عنها جملته وتفصيله"[3]

نستنتج أنّ هناك تشابها كبيرا بين التعريفين ولا اختلاف إلا من حيث موضوع البحث والدراسة.

**2- اللغة العربية وأصول الفقه:**

تعتبر اللغة العربيّة من أهمّ المصادر التي يستمد علم أصول الفقه مادته. وهي شرط جوهري وضروري لمن يشتغل بالفقه، يقول ابن حزم:" لابد للفقيه أن يكون نحويا لغويا، وإلا فهو ناقص، لا يحل له أن يفتي بجهله بمعاني الأسماء، وبعده عن الأخبار"[1]. فمن أراد التفقه في الشريعة فينبغي عليه معرفة العلوم المتعلقة باللسان العربي وما يتم به الواجب فهو واجب. فما يلزم الفقيه والمجتهد في علوم الدين القدر الذي يفهم به الخطاب الذي يتحدث به الناس ومعرفة عاداتهم ومعهود كلامهم حتى يستطيع أن يميّز بين صريح الكلام وظاهره، ومجمله

---

[2]– علي بن عبد الكافي السبكي. الإبهاج في شرح المنهاج.مكتبة الكليات الأزهرية. الطبعة الأولى. القاهرة:1981. ص:19.

3– لمع الأدلة.ص: 80 .

1– أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد ابن حزم. الإحكام في أصول الأحكام.دار الأفاق الجديدة. تحقيق أحمد محمد شاكر. تقديم إحسان عباس.بيروت دت ص: 52

،وحقيقته ومجازه، وعامّه وخاصّه، وفحواه ولحنه ومضمونه، فبدون فهم اللسان العربي وعلومه وطرائق التعبير عند العرب ومعهود كلامهم لا يمكن فهم معاني النّص القرآني ونص السنة ومقاصد الشارع فيهما. وقد عدّ كثير من علماء أصول الفقه من كبار علماء العربية ومثال ذلك الإمام الشافعي. وكثير ما تدارك علماء أصول الفقه مسائل أغفلتها عقول النحاة فتوسعوا في تحليلها من الناحية النحوية والدلالية وتوصلوا إلى نتائج لم يتفطن إليها كباء اللغويين والنحاة، على نحو: علاقات العموم والخصوص، وأنواع الدلالات، والحقيقة والمجاز....

**3- القضايا اللغوية التي ناقشها الأصوليون:**

من أهمّ القضايا اللغويّة التي تناولتها الدراسات عند علماء أصول الفقه :القضايا الدلالية: دلالة المطابقة، دلالة الالتزام، دلالة التضمن. كما بحثوا في الاشتقاق وأنواعه وصوره المختلفة، والترادف ، والمشترك اللفظي، والمجاز بأنواعه... وعالجوا ظاهرة التباين وألفاظها، نحو: المشترك، المجمل ، ظاهر الظاهر ، و اللفظ المؤول...وصنفوا الألفاظ إلى :طبيعية، عرفية، شرعية، مجازية مطلقة.

فاللفظ بالنسبة لوضعه: ظاهر، ونص، ومفسَّر، ومحكم، دال بالفحوى، ومشكل، ومجمل، ومتشابه.

أمّا اللفظ بالنسبة لكيفية دلالته على معناه: دال بالإشارة، ودال بالاقتضاء، ودال بالعبارة.ودال بالفحوى

وناقشوا أيضا نقل الألفاظ العربية (ألفاظ الشارع) بالمعنى، لأنّ تغيير الألفاظ وتبديلها يؤدي إلى تغيير معانيها ومقاصدها. وأمر يحرمه الشرع الحكيم. يقول الغزالي:" نقل الحديث بالمعنى دون اللفظ حرام على الجاهل بمواقع الخطاب ودقائق الألفاظ"

**4- الأثر المتبادل بين أصول الفقه و أصول النّحو:**

أ - مهما يكن من تأثير واضح لأصول النحو في أصول الفقه، فإنّ الأصوليين فاقوا النحاة واللغويين بفضل تدقيقهم وتحليلهم لكثير من الظواهر النحوية واللغوية" إنّ الأصوليين دققوا في فهم أشياء من كلام العرب، لم يصل إليه النحاة ولا اللغويون، وإنّ كلام العرب متسع جدا،والنّظر فيه متشعب، فكتب اللغة تضبط الألفاظ ومعانيها الظاهرة، دون المعاني الدقيقة، التي تحتاج إلى نظر الأصولي، واستقراء زائد على استقراء اللغوي" [1]،ومثال ذلك : دلالة صيغة ( أفعل) على الوجوب، و دلالة صيغة ( لا تفعل ) على التحريم، ودلالة (كل وأخواتها) على العموم. والاستثناء...[2]

ب -وضع النّحاة أصولا للنحو واللغة تشبه الأصول التي وضعها الأصوليون للفقه ( السماع، القياس ،الاجتهاد، استصحاب الحال...)

**5- التأثر بالمنهج والمصطلح:**

أثرت الدرسات النحوية واللغوية في الدرسات الفقهية، تأثر علم أصول النحو بمنهج أصول الفقه وتقسيماته وتعريفاته ومصطلحاته.

- **الجمع بين الرواية والدراية:** فقد تبع النحاة سيرة علماء أصول الفقه في الجمع بين المنقول والمعقول والسماع والقياس.. فقد عني علماء الأصول بالنّصوص جمعا واستقصاء حرصا على سلامته .

- المصلحة في أصول الفقه غاية تلخصها القاعدة( لا ضرر ولا ضرار) والفائدة في أصول النحو تلخصه القاعدة ( لا خطأ ولا لبس).

---

1- السبكي علي بن عبد الكافي. الإبهاج في شرح المنهاج. مكتبة الكليات الأزهرية. الطبعة الأولى القاهرة: 1981. الجزء2. ص : 7 .

[2] – الإبهاج في شرح المنهاج. الجزء الأول ص: 27 وما بعدها

- **قضية الأصل والفصل:** وهي القاعدة التي اشتغل بها النحاة منذ المرحلة الأولى ، وهي قاعدة وافدة عليهم من علماء أصول الفقه، سبق إليها أبو حنيفة وأصحابه وكان الخليل معاصرا لأبي حنيفة، وكان يقيس منه نصوصا فقهية ، تؤيد ما يذهب إليه من مسائل نحوية. وكان سيبويه معاصرا أبا يوسف والحسن صاحبي أبي حنيفة.

- **مبدأ العلة:** أخذ النحاة و علماء أصول النحو بمبدأ العلة كوسيلة لتبرير أحكامهم النحوية، وهو مبدا مشهور عند الفقهاء وعلماء أصول الفقه.

- **التقسيمات والتبويبات**: استفاد النحاة وعلماء أصول النحو من تقسيمات أصول الفقه وتبويباتهم للمسائل الفقهية - أخذ النحاة وعلماء أصول النحو بكثير من مصطلحات الفقه وأصوله . وخاصة ما اتصل بالأصول العامة وطرق الاستدلال.

- **تفريع الأحكام:** استمد علماء أصول النحو والنحاة تقسيمهم للحكم النحوي: الواجب ، الجائز والممنوع والحس والقبيح...

لعل أوّل كتاب يحمل عنوان ( أصول النحو) لأبي بكر محمد بن سهل السراج(ت 316هـ). ولعل من أشهر وأسبق ممن ألف في أصول النحو ابن الأنباري والسيوطي وكلاهما لهما باع في الفقه وعلوم الشريعة ويصرّح ابن الأنباري أنّه وضع في أصول النحو كتابه (لمع الأدلة ) على منوال أصول الفقه، لوجود مناسبة بينهما؛ فالنحو معقول من منقول، فكذلك الفقه معقول من منقول. ويصرح السيوطي أيضا أنه أخذ من علماء أصول الفقه وأنه رتب كتابه على منوال كتب أصول الفقه في الأبواب والفصول والتراجم،" ورتبته على نحو ترتيب أصول الفقه، في الأبواب والفصول والتراجم"[1]

[1] – الاقتراح .ص: 16 .

## الدرس الخامس: قواعد الاحتجاج اللغوي.

وضع النّحاة قواعد وأصولا يُضبَط وتوزن بها عملية الاحتجاج بكلام العرب، وهي على ما يلي:

**القاعدة الأولى- (لا يحتجّ بشعر المولّدين):**[16]

قسّم العلماءُ الشّعراءَ إلى طبقات :

[1] –الاقتراح في أصول النحو. السيوطي. ص: 58.

1- طبقة شعراء الجاهليّة: و هم الشعراء الذين عاشوا في الفترة الجاهلية قبل البعثة النبوية، كامرئ القيس، والنّابغة الذبياني ، وزهير بن أبي سلمى، وغيرهم.

2- طبقة الشعراء المخضرمين : وهم من عاشوا في العصر الجاهليّ والإسلاميّ، مثل لبيد بن ربيعة، وحسّان بن ثابت ، والخنساء رضي الله عنهم.

3- طبقة الشعراء المتقدمين : ويقال لهم الإسلاميّون – وإن كانوا من غير المسلمين، وهم أولئك الشعراء الذين نشأوا في الإسلام، كجرير، والفرزدق، والأخطل.

4- طبقة الشعراء المولّدين :فالشعراء المولّدون، هم الّذين جاءوا بعد الصّدر الأوّل من الإسلام وهم من بعدهم كبشّار بن بردوبشّار بن برد أبو معاذ العُقيليّ المتوفّى عام(167هـ) كان أوّل الشّعراء المُولّدين الّذين لا يُحتجّ بشعرهم على متن اللّغة وقواعدها.

5- طبقة الشعراء المحدَثين : وهي الطبقة التي تلت الشعراء المولدين ، كأبي تمّام، والبحتريّ، والمتنبّي.

6- طبقة الشعراء المتأخّرين : وهم الشّعراء الذين عاشوا بعد الشعراء الطبقة الخامسة.

وقد جرى العلماء على جعل منتصف المائة الثّانية من الهجرة حدّا للّذين يصح الاستشهاد بشعرهم من الحضريّين، فكان إبراهيم بن هَرمة المتوفَّى عام 150هـ آخر من يصحّ الاستشهاد بشعره.

**القاعدة الثّانية- (لا يُحتجّ بكلام العرب المخالطين للعجم ولو كانوا جاهليين):**[1]

أوّل من حفظ عنه القصيد من الشّعر الجاهليّ هو مهلهل بن ربيعة، وهو خال امرئ القيس بن حجر صاحب المعلّقة. ويمتدّ العصر الجاهليّ إلى بعثة النبيّ صلّى الله عليه وسلّم، وصدر الإسلام إلى(150هـ). فهذه المدّة تشمل: طبقة الجاهليّين، وطبقة المخضرمين، وطبقة المتقدّمين، وهذه الطّبقات الثّلاث حجّة.

ولكن ليس كلّ من كان في العصر الجاهليّ والإسلاميّ يُحتجّ بكلامه، فقد جعل العلماء حدّا مكانيّا إضافة إلى الحدّ الزّمانيّ، فقالوا لا يحتجّ إلاّ بكلام الفُصحاء الموثوق بعربيّتهم الّذين لم

[1] – الاقتراح. ص:55 .

تفسُد سليقتهم، وضبطوا ذلك؛ بألاّ يؤخذ إلاّ بكلام القبائل الّتي سكنت قلب جزيرة العرب، وردّوا كلام القبائل الّتي على السّواحل أو بجوار الأعاجم فقرّر أنّه:

- يؤخذ عن قريش وهم أجود العرب، وتميم، وقيس، وأسد، فعليهم اعتمد العرب في فهم الغريب والإعراب والتّصريف .ثمّ هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطّائيّين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم.وبالجملة فإنّه لم يُؤخذ عن حضريّ، ولا عن سكّان البراري المجاورين للأمم الأخرى:فلم يؤخذ من لخم، وجذام، فإنّهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط . ولم يؤخذ عن قضاعة، ولا من غسّان، ولا من إياد، فإنّهم كانوا مجاورين لأهل الشّام، وأكثرهم نصارى يقرؤون في صلاتهم بغير العربيّة.ولا من تغلب، ونمر، فإنّهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان .ولا من بكر، لأنّهم كانوا مجاورين للنّبط والفرس .ولا من عبد القيس، لأنّهم كانوا من سكّان البحرين مخالطين للهند والفرس، وكذلك أزد عمان . ولا من أهل اليمن أصلا، لمخالطتهم للهند والحبشة.ولا من بني حنيفة وسكّان اليمامة، ولا من ثقيف وسكّان الطّائف، لمخالطتهم تجّار الأمم الأخرى.

ولقِي هذا التّقسيم قبولا عظيما وجرى عليه عمل العلماء، حتّى إنّ الّذي يخرج عنه يكون قد عرّض نفسه للنّقد.فهذا ابن مالك رحمه الله يشنّ أبو حيّان عليه حربا طاحنة من أجل اعتماده في تقرير القواعد على لغات لخم وجذام وغسّان.

ثمّ نظر العلماء إلى هؤلاء القبائل المحتجّ بهم فجعلوها مراتب، فخيرها ما كان أعمق في التبدّي وألصق بعيش البادية؛ ولذلك كان البصريّون يفخرون على الكوفيّين بأنّهم أخذوا عن الأعراب أهل الشّيح، والقيصوم، وحرشة الضّباب، وأكلة اليرابيع، ويقولون للكوفيّين: أخذتم عن أكلة الشّواريز وباعة الكواميخ.

وبالرّغم ذلك كلّه قرّر العلماء وجوب التثبّت في نقل أشعارهم وكلامهم، فلا يقبل إلاّ ما رواه الثّقات عنهم بالأسانيد الصّحيحة، ولذلك عرفت الدّواوين في تلك الأيّام كديوان امرئ القيس، والطرمّاح ،وزهير جرير، والفرزدق، وغيرهم.ومردّ الأمر كلّه إلى الوثوق بسلامة اللّسان وعدم تطرّق الفساد إليه، وهذا هو الضّابط الزّمانيّ والمكانيّ. ووفق لهذا المبدأ تمّ إسقاط الاحتجاج بشعر أميّة بن أبي الصّلت، وعديّ بن زيد العبّادي، والأعشى عند بعضهم، لمخالطتهم الأجانب وتأثّر لغتهم بهذه المخالطة.

**القاعدة الثّالثة :(لا يُحتجّ بكلام لا سند له):**

حرص النّحاة على معرفة السّند، أي معرفة رواة البيت الّذي يُستشهد به لإثبات قاعدة نحويّة أو صرفيّة، فإنّ هناك كثيرا من الأبيات ثبت وضعُها، وأخرى ثبت تحريفها.

**القاعدة الرّابعة- ( لا يُحتجّ بكلام مجهول القائل):**[1]

لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله.

الأمثلة:

-قال ابن النّحاس في ( التّعليقة ):" أجاز الكوفيون إظهار ( أن ) بعد ( كي ) واستشهدوا بقول الشاعر:

أردت لكيما أن تطير بقربتي ... فتتركها شنّا ببيداء بلقع

قال: والجواب أن هذا البيت لا يعرف قائله، ولو عرف لجاز أن يكون من ضرورة الشّعر "[2]

-وقال أيضاً: " ذهب الكوفيون إلى جواز دخول (اللام ) في خبر ( لكنّ )، واحتجّوا بقوله:

ولكنّني من حبِّها لعميد

والجواب أن هذا البيت لا يعرف قائله ولا أوّله" [3].

**القاعدة الخامسة: (لا يُحتجّ بما له روايتان: إحداهما مؤيّدة لقاعدة، وأخرى مخالفة):**[1]

ومثالٌ على ذلك استدلال النّحاة على جواز تعدية الفعل ( مرّ ) بنفسه، بقول جرير بن عطيّة:

تمرّون الدّيار ولم تعوجوا *** كلامكم عليّ إذاً حرام

قال البغدادي في ( شرح أبيات المغني ) : " أخبرنا أبو العباس محمد بن يزيد قال: قرأت قال على عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير:

مررتم بالدّيار ولم تعوجوا... "[2]

---

[1] – الاقتراح. ص: 59 .

[2] – بن النحاس. التعليقة على المقرب. جميل عبد الله عويضة.وزارة الثقافة. الطبعة الأولى.عمان، الأردن : 2004. ص: 428

[3] – المصدر نفسه. ص: 219.

[1] – سعيد الأفغاني. في أصول النحو. ص:

[2] عبد القادر بن عمر البغدادي.. شرح أبيات مغني اللبيب. تحقيق: عبد العزيز رباح و أحمد يوسف دقاق. دار المأمون للتراث.الطبعة الثانية.دمشق:1989 . الجزء الثاني. ص:291.

## الدرس السادس: القياس اللغوي بين المناطقة والفقهاء والنّحاة.

**أوّلا - القياس: مفهومه، أركانه، أنواعه.**

**أ- القياس لغة:**

القياس لغة التقدير، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياسا، قدرته، ومنه المقياس أي المقدار.[1]

**1- القياس الأصولي:[2]**

[1] – لمع الأدلة. ص:93.

[2] نقلا عن فهد بن سعد بن سعيد الجهني. القياس عند الشافعي.رسالة دكتوراه.كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.المملكة العربية السعودية: 1421 هـ-1422هـ.ص:172. – المرجع نفسه. ص:174.

القياس عند الأصوليين ، أحد الأدلة الشرعية المستقلة كالكتاب والسنة والإجماع،، هو إلحاق ما لم يرد به نص على حكمه، بما ورد فيه نص على حكمه في الحكم ، لاشتراكهما في علة ذلك الحكم. أو هو تسوية واقعة لم يرد بها نص بحكمها ، بواقعة ورد النص بحكمها في الحكم المنصوص عليه لتساوي الواقعتين في علة الحكم،وقد عرّفه القاضي أبو بكر الباقلاني بقوله:" هو حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما بأمر جامع بينهما من إثبات حكم أو صفة أو نفيهما عنه"[3]

وصورة القياس الأصولي العملية تتطلب أمرين:

_ المساواة في العلة. وهي علامة نصبها الشارع لتدل على الحكم وليست من اختصاص الفقيه المجتهد.

_ إلحاق أصل وحمل الصورة غير المنصوص عليها بالمنصوص عليها عند المساواة في العلة. وهذا من عمل الفقيه المجتهد.

**أنواع القياس الأصولي:**

بدأ يتبلور مفهوم القياس عند علماء أصول الفقه بالتدرج ابتداء من مؤلف "**الرسالة**" للشافعي، التي تعد أول مصنف في هذا العلم (علم الأصول) وقد قسم الشافعي القياس إلى نوعين:

1- أن يكون الشيء **في معنى الأصل**، فلا يختلف القياس فيه.

2- أن يكون الشيء له في الأصول أشباه، فذلك يلحق بأولاها به وأكثرها شبهاً فيه وقد يختلف القياسيون في هذا

**ويقسم القياس إلى :**

**قياس علة:**

ومثاله كالجمع بين النبيذ والخمر في تحريم الشرب بواسطة الشدة المطربة، ونحوه.

**قياس الدلالة:**

ومثاله كالجمع بين النبيذ والخمر بالرائحة الفائحة الملازمة للشدة المطربة، وهكذا.

---

[3] – المرجع نفسه. ص:174.

[1] – لمع الأدلة .ص:94.

**2 -القياس النحوي:**

القياس في اللغة عبارة عن ردّ الشيء إلى نظيره، وهو في الأصل: تقدير الشيء بشيء؛ يقال: (( قَاسَه، وبِه، وعليه، قَيْسًا وقَوْسًا (وهو الأصل) وقِيَاسًا واقْتَاسَه وقَيَّسَه: إذا قدّره على مثال )) ؛ قال الشاعر:

فهُنَّ بالأَيْدي مُقَيِّسَاتُه  مُقَدِّرَاتُ و مُخَيِّطَاتُه

والمقياس: المقدار؛ يقال: قاس الطبيب قُعر الجراحة بالمقياس (المحراف): قدّر غورها به

وأما تعريف القياس في أصول النحو العربي؛ فنجد له مدلولين :

**المدلول الأول:**

يرتكز على مدى اطّراد الظواهر اللغوية المسموعة والمروية، ثم اعتبار ما يطردّ منها قواعد يُلْتِزم بها دون غيرها، وسمي هذا النوع: بـ(( القياس النحوي )). وهذا المضمون كان السائد في وقت جمع اللغة، وبدايات الدرس النحوي، واستمر طوال القرون الثلاثة الأولى من التأليف النحوي، فقد بدأت بأبي الأسود الدُؤَلِيّ الذي قال عنه بعض العلماء: ((كان أوّل من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها )) ، ثمّ تطور على يد ابن أبي إسحاق؛ فكان أول من نُسب إليه الولوع بالقياس فقيل عنه: أنه كان أول من مدّ القياس والعلل، وأنه كان أشد تجريدا له.

وهذا ما يجعلنا نقرّ أن نشأة القياس كانت ملازمة لنشأة النحو العربي.

**- المدلول الثاني:**

وهو عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، أو هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، فيقول:" هو حمل غير المنقول على المنقول ، إذا كان في معناه، فرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان ،وإن لم يكن كل ذلك منقولا عنهم" [1] ، ويعرفه بقوله أيضا: " وهو معظم أدلة النحو، والمعول في غالب مسائله عليه، كما قيل :" النحو علم بالمقاييس المستنبطة

[1] – جدل الإغراب.ص:45.

من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس، فقد أنكر النّحو"[2] ويشكل القياس الجزء الأعظم من النحو وقد عبر عن ذلك الكسائي شعرا:

إِنَّما النَّحْوُ قِياسٌ يُتَّبَعْ ** وبِه في كُلِّ عِلمٍ يُنتَفَعْ

والقياس النّحوي عبارة عن عملية شكلية يتم فيها إلحاق أمر بآخر في الحكم النحوي لجامع بينهما (العلة أو المشابهة)؛ وسُمي هذا النوع بـ(( القياس العقلي ))

وهذان المدلولان تفسره المراحل التي مر فيها القياس، ومراعاة لهذه المراحل تعدد تعريف القدماء للقياس ولكنها في مجموعها متقاربة، وموافقة للمعنى اللغوي السابق -آنفا-؛ ومن أهم هذه التعريفات كونه:

_ (( حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه ))

- (( هو عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل ))

- (( حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع ))

- (( اعتبار الشيء بالشيء بجامع ))

وقد اشتمل هذه التعريفات على ما سبق ذكره من مفهومي القياس:

- **القياس الاستعمالي:** وهذا النوع ندركه من خلال التعريف الأوّل، ويتم عن طريق انتحاء كلام العرب ومحاكاة طرقه وأنظمته، وما يعرض له من أحكام، وهذا ما يلاحظ في اكتساب اللغة في مرحلة الطفولة.

- **القياس النحوي:**

وهذا النوع من القياس مبني على التعريف القائل بأن القياس هو: (( حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع )). وقد عول عليها النحاة كثيرا في استباط الأحكام النحوية وبناء القواعد النظرية، وذلك لأهميته الكبيرة وفائدته العظيمة،" وإذا بطل أن يكون

[2] لمع الأدلة.ص:99.

النحو رواية ونقلا، وجب أن يكون قياسا وعقلا، والسر في ذلك، هو عوامل الألفاظ بسيرة محصورة، والألفاظ كثيرة غير محصورة"[1]

**أركان القياس النّحوي**[2]

يقول النحاة في قياس الفعل المضارع على الاسم في الإعراب: إن الفعل المضارع إنما أعرب قياسا على الاسم لمشابهته له في الحركات والسكنات، وكذلك رفع اسم الفاعل ملحقا بالفاعل، فهو اسم أسند الفعل إليه مقدما عليه، فوجب أن يكون مرفوعا، قياسا على الفاعل. فالأصل هو الفاعل، والفرع، هو نائب الفاعل. والحكم الرفع، والعلة الإسناد.

وهذا يدلّ على أن عملية القياس لا تتم إلا بأربعة أركان:

الأول: الأصل، ويسمى بـ (( المقيس عليه )) ؛ وهو الاسم في هذا المثال.

الثاني: الفرع، ويسمى بـ (( المقيس )) ؛ وهو الفعل المضارع في المثال.

الثالث: العلة؛ وهي المشابهة في الحركات والسكنات في المثال.

الرابع: الحكم؛ وهو الإعراب .

**الركن الأول: الأصل ( المقيس عليه):**

وهو في الأصل ما انبنى عليه غيره في الحكم، ويراد به هنا: المقيس عليه وقد يكون أصلا لفرع متعدد . ويشترط في المقيس عليه: أن يكون مطردا في السماع والقياس معا؛ بمعنى أن لا يكون شاذا خارجا عن سنن القياس. وهذا هو القيد الوحيد الذي اشترطه النحاة في المقيس عليه، فلا يشترط فيه الكثرة؛ لأنه قد يقاس على القليل لموافقته للقياس، ويمتنع على لمخالفته له. ومثلوا ذلك بالنسَب إلى شَنُوءَة: (( شَنَئِيّ )) فهو قليل؛ إذ لم يسمع غيره، ومع ذلك صار أصلا يقاس عليه غيره؛ نحو (( ركوبة )) و (( حلوبة )) و (( قتوبة )) فقيل في النسب: (( رَكَبِيّ ))

---

[1] –لمع الأدلة.ص:81

[2] سعيد جاسم الزبيدي. القياس في النحو العربي نشأته وتطوره. دار الشروق للنشر والتوزيع .الطبعة الأولى. عمان، الأردن:1997ص:26.

(( حَلَبِيّ )) (( قَتَبِيّ )) وعدّ القياس هنا مطّردا؛ لأن العرب قد يحذفون الياء والواو من الأسماء إذا غيروا في آخرها، كما في (( فعيلة وفعولة )) ؛ ولما اجتمع في أخر الاسم تغيير وحذف لازِم، لزمه حذف هذين الحرفين؛ إذ المطردّ الغالب في كلام العرب أن يحذفوا لأمْرٍ واحدٍ، فيكون الحذف في حالة زيادة التغيير من باب أولى.

**الركن الثاني: الفرع ( المقيس):** وهو ما انبنى على غيره؛ ويراد به هنا المقيس: وهو الذي لم يسمع عن العرب، وإنما أريد إلحاقه بالمسموع عنهم إذا كان في معناه، فيأخذ -بذلك- حكمه؛ لأن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم حكما.

وعند تتبع الأمثلة التي أوردها العلماء في هذا الباب نجد أن القياس - باعتبار المقيس- ينقسم إلى قسمين:

***1- قياس النصوص اللغوية المسموعة عن العرب:***

يجرى قياس النصوص بإحدى الطريقتين:[1]

أ- الطريقة الأولى يتم فيها إلحاق الصيغ والمفردات غير المسموعة بالصيغ والمفردات المسموعة عن العرب الفصحاء، والمقيس حينئذ يعامل معاملة ما ألحق به، وهذا النوع جائز بلا خلاف؛ يقول المازني: "ألا ترى أنك لم تسمع أنت وغيرك اسم كلّ فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره... "[1]والمثال على ذلك: أنك لما سمعت من كلام العرب (قام زيد فهو قائم)؛ قست عليه (أكلّ زيد فهو آكل).

ب- إلحاق الاشتقاقات غير المسموعة بالمسموعة منها عن العرب؛ كأن تشتق من الضرب فعلا على وزن (( فَعَلَّل )) فتقول: ضَرَبْرَب قياسا على صَمَحْمَح، ومن القتل: قَتَلْتَل ونحو ذلك؛ وهذا النوع للعلماء فيه مذهبان:

---

[1] – أبو عبد الله محمد بن الطيب الفاسي. فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح . تحقيق محمد يوسف فجال. دار البحوث والدراسات الإسلامية وإحياء التراث. الطبعة الأولى. الإمارات العربية، دبي:2000 . الجزء الأول. ص:821.

[1] المصدر نفسه. ص: 222 وما بعدها.

**2- قياس على الأحكام الناشئة عن الظواهر النحوية:**

وهذا النوع من القياس يجرى على القواعد لا على النصوص، وهو حجة؛ لأن الظواهر النحوية مستنبطة من كلام العرب؛ يقول أبو علي الفارسي: (( إذا قلت: طاب الخُشْكُنان فهذا من كلام العرب؛ لأنك بإعرابك إيّاه قد أدخلته كلامَ العرب )). ومنه –كذلك-: جواز إعراب الأسماء الأعجمية التي تقبل أل (( التعريف )) – فتقول: آجُرٌّ، وإِبْرَيْسِيمٌ، قياسا على الأسماء المعربة في كلام العرب بجامع إمكان دخول (( أل التعريف )) في كلّ ؛ حيث يقال: الآجر، و الإبرَيْسيم.

**الركن الثالث: العلة:** [2]

هي الصلة الجامعة بين المقيس والمقيس عليه، وهي مدار صحة القياس؛ إذ لا تتحقق عملية القياس إلا بعد توافر ما يجمع بين طرفي القياس (العلة).

يشترط في صحة العلة الاطراد عند جمهور العلماء فيوجد الحكم بوجوده في كل موضع،كاطّراد الرفع في كل ما أسند إليه الفعل، وجر كل ما دخل عليه حرف الجار لوجود عامله، ونصب كل مفعول وقع عليه عمل الفعل، وجزم كل ما دخلت عليه الحروف الجازمة لوجود عامل الجزم. وهناك من العلماء من لا يرى اطراد العلة واجبا، فأعربت الأسماء الستة المعتلة بالحروف النائية عن الحركات، تعويضا عما دخلها من الحذف،ولم تطرد فيها العلة، فتقول: يد، غد،دم، فلم تعرب بالحروف، بالرغم من دخول الحذف عليها.

- العكس شرط من شروط العلة عند جمهور النحاة ،فينتفي الحكم بانتفائها، " ونحو ذلك عدم رفع الفاعل عند عدم إسناد الفعل إليه لفظا أو تقديرا،وعدم نصب المفعول عند عدم وقوع الفعل عليه لفظا وتقديرا"[1]

**الركن الرابع: الحكم:**

---

[2] – لمع الأدلة.ص:113.

[1] – لمع الأدلة .ص:115.

وهو في الأصل: مصدر حَكَمَ عليه، و له، وبه؛ بمعنى: قضى وفصل. والحكم: القضاء والفصل. والمقصود به هنا: المقضيُّ به، والمحكوم به، والمفصول به؛ فكأن لفظ الحكم بمعنى المحكوم به.

وهذا الركن هو الغرض من القياس؛ لأن عملية القياس أجريت من أجل إعطاء المقيس حكم المقيس عليه. والحكم الصادر بالقياس واقع عند النحاة في عدة أنواع منها:

1- واجب: كرفع الفاعل، ونصب المفعول، وجرّ المضاف، وتنكير الحال والتمييز

2- وممنوع: كـ: عكس ما سبق

3- وجائز: كجواز تقديم الخبر على المبتدأ على الخبر إذا لم يوجد مانع[2].

4- قبيح: كدخول (( أل )) على المضارع في قول الفرزدق:

ما أنْتَ بِالحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ ولا الأَصِيلِ ولا ذي الرَّأيِ والجَدَلِ

5-وحسن: وهو عكس القبيح.

هل يثبت الحكم في القياس بالنص أو بالعلة؟ وإذا كان ثابتا بالنص فهذا يعني إبطال القياس إذ لا قياس دون إلحاق. وقد ذهب بعضهم إلى إثبات الحكم بالنص ( السماع) في المسموع من كلام العرب، ويثبت الحكم في ما قيس على كلام العرب.

**ج- أنواع القياس عند النحاة:**

القياس عند ابن الأنباري ثلاثة أقسام:

**قياس علة:[1]**

مجمع عليه ويتم حمل الفرع على الأصل بالعلة الجامعة بينهما( الفاعل، نائبه) علة الإسناد.

ويشترط في صحة العلة التأثير فيوجد الحكم بوجود العلة ويزول بزوالها.

[2] – الفعل المضارع يحافظ على بنائه في حالة اتصاله بنون التوكيد ،فهي أكدت فيه الفعلية فأردته إلى أصله وهو البناء

[1]– لمع الأدلة. ص:110

كما يشترط في صحة العلة أن تدل الأصول وتشهد على أن كل اسم تضمن معنى الحرف وجب بناؤه فبنيت مثل هذه الأسماء( كيف، من متى،...) لأنها تضمنت معنى الحروف.

**قياس الطرد:**[2]

هو ما يوجد معه حكم في القياس، وتنتفي فيه المناسبة في العلة، وهو ليس شرطا في القياس، وهناك من النحويين لا يراه حجة لأنه يفقد غلبة الظن، فعدم انصراف ليس ليس سببا في بنائها لأن البناء أصل في الأفعال، وإلا انجر عدم الانصراف على جميع الأفعال، و إعراب ما لا ينصرف بعدم الانصراف لاطراد الإعراب في كل اسم غير متصرف، ويرد ابن الأنباري قياس الطرد ،ولا يعتبر الطرد علة، لأنه لا وجه فيه للمشابهة أوالإخالة (المناسبة).

**قياس الشبه:**

وهو نوع لا تراعى فيه العلة. إلحاق الفرع على الأصل وحمله عليه لشبه بينهما غير العلة، نحو إعراب المضارع لشبهه باسم الفاعل ولا وجود لعلة تذكر. في تخصصه ( بعد شياعه). فأعرب الاسم لإزالة اللبس ن فهو ياتي في الكلام بأوجه متعددة المعاني لا يميز بينها إلا الإعراب، فالاسم يأتي مبتدأ ويأتي فاعلا، ويأتي مفعولا ، ويأتي اسما مجرورا...ومثال ذلك تقول: يقوم، فهو يصلح للحال والاستقبال، فإن الحقت به السين، دل على الاستقبال تخصصا. فالعلة الجامعة هنا هي الاختصاص بعد الشياع.

وكذلك رجل يصلح على كل الرجال، فإن أدخلت عليه (ال) اختص برجل بعينه.

لام الابتداء: تدخل على الاسم وعلى الفعل المضارع، إن زيدا لقائم، وإن زيدا ليقوم. فالعلة الجامعة هنا دخول اللام على الاسم والفعل المضارع.

- حمل فرع على أصل: نحو حمل إعلال الجمع وتصحيحه على المفرد( قيم ،ديم. قيمة،ديمة)

- حمل أصل على فرع: نحو إعلال المصدر لإعلال فعله ،وتصحيحه لصحته، قمت قياما وقاومت قواما. ومن هذا النوع ما ذكره ابن جني في خصائصه وهو حمل الأصل على فرعه

---

[2] المصدر نفسه .ص:110.

لمشابهته في المعهى ، نحو إلحاق اسم الفاعل للفعل في العمل والمضارع للأسماء في الإعراب. وحمل حذف الحروف في الجزم وهي أصول على حذف الحركات له وهي زوائد، نحو ( لم برم لم يكتبْ.)

**- حمل نظير على نظير:** [1]

ويكون النظير في ما يقابل في المعنى أو في اللفظ أو معا، ومثال النظير توكيد الفعل المضارع بالنون بعد لا النافية حملا لها في اللفظ على لا الناهية. ومثال الحمل على المعنى، نحو: (غير قائم الزيدان) حملا على ما قام الزيدان، وإلا لا يجوز لأن المبتدأ يكون له خبر أو مرفوع ما يقوم مقام الخبر.

ولفظا ومعنى منعهم رفع اسم التفضيل الاسم الظاهر لمشابهته ل( أفعل) التعجب وزنا وأصلا وإفادة للمبالغة.

- حمل ضد على ضد: نحو حمل النصب بلم التي هي للماضي على الجزم بلن التي هي للمستقبل، نحو قراءة : ( ألم نشرحَ لك صدرك) حملا على قول الشاعر:

لن يخبِ الآن من رجائكَ من  حرّك من دون بابك حلقه.

**المقيس:** ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب. نحو إلحاق اللام على ما شئت (فعل) فعلل خرج خرجج دخل دخلل.الأول والثالث يسمى قياس المساوي.الثاني قياس الأولى.الرابع قياس الأدْون.

**3 - القياس المنطقي.**

يعدّ أحد طرائق البرهنة العقلية وصورة من صور الاستدلال غير المباشر، الموصولة إلى اليقين المطلق .لأننا نبدأ في القياس المنطقي من مقدمات يقينية وننتقل فيه إلى كلي يقيني أو جزئي ينطوي تحته . وهو عبارة عن تطبيق القاعدة الكلية على جزئياتها لمعرفة حكم الجزئيات. يشتمل القياس المنطقي على عناصر ثلاثة، هي:[1]

---

[1] – الاقتراح. ص: 88، 89،90.

[1] _ لعموري عليش. مدخل في القياس المنطقي ولواحقه. دار هومه. الجزائر 2011.ص:26.

**أ- المقدمة الكبرى:**..... كل من يشرب الخمر فاسق.

**ب- المقدمة الصغرى :** ..... خالد يشرب الخمر.

**ج- النتيجة ( الحكم):** .....خالد فاسق.

**مصطلحاته:**

للقياس المنطقي مصطلحات خاصة به هي:

**1 - صورة القياس:**[2]

وهي شكل تأليفه وتركيبه. والقياس يتألف من مقدمتين( كبرى وصغرى) ونتيجة، أو ثلاث قضايا:

**المقدمة الكبرى:** وهي قضية حملية موجبة أو سالبة كلية أو جزئية، أو هي التي تحتوي على الحد الأكبر مقترنا بالحد الأوسط. أو هي التي تحمل محمول النتيجة ،كما هي قضية كلية في جميع أشكال القياس.

**المقدمة الصغرى:** وهي قضية حملية كلية أو جزئية وهي موجبة أو سالبة. وتحتوي على الحد الأصغر مقترنا بالحد الأوسط. وهي القضية التي تشتمل على الجزئي الذي يطلب معرفة حكمه عن طريق الاستدلال بالقياس.

**النتيجة:** وهي قضية تنتج عن المقدمتين بالضرورة المنطقية. موضوعها الحد الأصغر، ومحمولها هو الحد الأكبر. ينتهي إليها بعد تطبيق الكبرى على الصغرى. وهي متضمنة في المقدمتين. ووظيفة القياس هي استنباط النتيجة الموجودة بالمقدمتين.

يتكون القياس المنطقي من ثلاثة حدود:

**الحد الأكبر(ك)** : محمول النتيجة، وهو السبب في تسمية المقدمة التي يظهر فيها بالمقدمة الكبرى. وأكثر الحدود استغراقا.

**الحد الأصغر(ص):** موضوع النتيجة. وسبب في تسمية المقدمة التي يظهر فيها بالمقدمة الصغرى .ويجب أن يختلف الحد الأصغر مع الحد الأكبر لفظا ومعنى.

---

[2] – المرجع السابق. ص:41 وما بعدها.

**الحد الأوسط (و):** يظهر في المقدمتين بنفس اللفظ والمعنى. ويستغرق مرة واحدة على الأقل في إحديهما. وما صدقه غالبا ما يكون متوسطا بين ما صدق الأكبر وما صدق الأصغر. وهو سبب ثبوت الحد الأكبر للحد الأصغر.

**ملاحظة:** تتطلب الضرورة المنطقية أن يكون المحمول أعمّ من الموضوع. وأن يكون الموضوع أخصّ من المحمول.

**الموضوع:** يمثل الحد الأصغر وبه نعلم المقدمة الصغرى **والمحمول:** هو الحد الأكبر، وبه نعلم المقدمة الكبرى.

## الدرس السابع : موقف ابن مضاء القرطبي من القياس.

يستلهم ابن مضاء القرطبي موقفه من القياس من المذهب الظاهري الذي يتبعه.يقول شوقي ضيف في مقدمة تحقيقه للكتاب: "ولا يكتفي ابن مضاء بطلب إلغاء العلل الثواني والثوالث في النحو، بل يضيف إلى ذلك طلب إلغاء القياس " [1] يأخذ ابن مضاء بالقياس إذا أُعتمد فيه على نصوص من كلام العرب المسموع المطرد المؤيدة بالاستعمال موجودة فعلا في الاستعمال والمطرد، ويرفض كل صور القياس العقلي ، فهو يرفضه لأنّ النحاة حسب زعمه لم يتحروا الدقة فيه، فهم ويتأولون النصوص ويحملون الشيء على الشيء دون أن تكون بينهما صلة جامعة. "والعرب أمة حكيمة ، فكيف تشبه شيئا بشيء، وتحكم عليه بحكمه، وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع. وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جُهّل، ولم يقبل قوله، فلم ينسبون إلى العرب ما يُجهّل به بعضهم بعضا . وذلك : أنّهم لا يقيسون الشيء على الشيء، ويحكمون عليه بحكمه، إلا إذا كانت علة حكم الأصل في الفرع، وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم

[1] – ابن مضاء القرطبي. الرد على النحاة. تحقيق شوقي ضيف. دار المعارف. القاهرة. ص: 38.

بالفعل في العمل، وتشبيهم إنّ وأخواتها بالأفعال المتعديّة في العمل"[2] ويبني ابن مضاء موقفه من هذا النوع من القياس على مبدأين:

- المشابهة بين المقيس والمقيس عليه غير كاملة.

- انتفاء الصلة بين هذا القياس وكلام العرب والاستعمال.[3]

ويعلل ذلك بقوله: "وأما تشبيه الأسماء غير المنصرفة بالأفعال فأشبهُ قليلا، وذلك أنهم يقولون إنّ الأسماء غير المنصرفة تشبه الأفعال في أنها فروع ، كما أن الأفعال فروع بعد الأسماء" . ويعتبر كتابه الموسوم بـ: (الرد على النحاة ) أحد أشهر الكتب التي حاربت القياس والتعليل والعلل الثواني والثواث. وقد بنى فيه نقده للعلل النّحوية على أساس من المذهب الظاهري الذي يتبعه. وهو المذهب الذي يدعو إلى التقيّد بظاهر النص ويتحاشى التأويل وقد استوحى ابن مضاء منهجه النقدي من الفقه الظاهري محاكيا بذلك ظاهرية ابن حزم. وكان كتابه هذا محاولة منه لبناء نظرية للنحو العربي مبرأة من التعليل والتأويل وزخم العلل التي أثقلت كاهل النحو كما كان يعتقد. فبدأ بإلغاء العلل الثواني، والثوالث أي العلل القياسية والجدلية لأنها في نظره لا تضبط نطقا، ولا تقوّم استعمالا، مكتفيا بالعلل الأول، وهي العلل التعليمية بمصطلح الزجاجي. وهي العلل التي يستطيع من خلالها غير العربي انتحاء سمت كلام العرب . غير أنّ محاولة ابن مضاء ومهما كانت دوافعها فقد قوبلت بالرفض فلم يكتب لها النجاح لسببين:

---

[2] – الرد على النحاتز ص: 135،134.

[3] – محمد عيد. أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث. عالم الكتب. الطبعة الرابعة.القاهرة : 1989 .ص:37 وما بعدها.

1 - بناؤه لكتابه على أساس الفقه الظاهري فطويت محاولته في النحو كما طويت محاولة أبي داود وابن حزم في الفقه .

2 -عدم تفريقه بين الوضع اللغوي والاستعمال اللغوي، وبين مفهوم اللغة كظاهرة اجتماعية فوق الأفراد وبين تحقيق اللغوي في الفعل الكلامي للأفراد، وبين النحو العلمي والنحو التعليمي، فالنحو العلمي يراد به النحو المتخصص الذي لا يفهمه إلا المتخصصون في الميدان لأنه يقوم على التعليل والجدل وذكر المسائل الخلافية كما هو حال كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف وأسرار العربية لابن الأنباري. أمّا النحو التعليمي وهو نحو مبسط يقدم للناشئة كما هو حال كتاب الجمل للزجاجي والتفاحة في النحو لأبي جعفر النحاس.ولاشك أنّ مغالاة نحاة عصره وعصر الاجترار في المسائل النحوية وتخريج العلل كان من بين أهم أسباب هجومه على القياس والتعليل النحويين، ويمكن أن نجمل أهم أراء ابن مضاء التي تضمنه كتابه الرد على النحاة في النقاط التالية:

3- إلغاؤه للعلل الثواني والثوالث[1]

4 – إبطال العامل لأن العامل هو المتكلم، فيرفع، وينصب، ويجر،.....

5 – أنكر قياس الشبه ( المضارع والاسم)

6 – أنكر قياس الشبه في العمل.

[1] – حسن خميس سعيد الملخ. نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين.دار الشروق. الطبعة الأولى. عمان الأردن: 2000. ص: 201

ونورد نصّا لابن مضاء، يوضح فيه سبب رفضه لقياس النحاة، يقول في كتابه الرد على النحاة: " والعرب أمة حكيمة، فكيف تشبه شيئا، وتحكم عليه بحكمه، وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع. وإذا فعل واحد من النّحويين ذلك جُهّل، ولم يقبل قوله، فلمَ ينسبون إلى العرب ما يُجهّل به بعضهم بعضا. وذلك : أنهم لا يقيسون الشيء على الشيء، ويحكمون عليه بحكمه، إلا إذا كانت على علة حكم الأصل موجودة في الفرع. وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل، وتشبيههم إنّ وأخواتها بالأفعال المتعدية في العمل"[2]

## الدرس الثامن: القياس عند اللغويين المحدثين.

للغويين المحدثين مواقف متباينة من القياس لدى النحاة القدامى، نعرضها على النحو الآتي:

1- كمال بشر:

يشترط كمال بشر في القياس أن يكون قائما على مبدأ التوافق بين المقيس عليه والمقيس، وأن يكون للمقيس عليه وجود في الاستعمال، ويعيب على النحاة القدامى مبالغتهم في استعمال القياس إذ وسّع دائرته، وفرّعوه، ثمّ جعلوه مبدأ عاما ،وقد" اتخذوا القياس المنطقي لهم منهجا وطريقا من طرائق التفكير في النحو.والقياس في حد ذاته مبدا مقبول مشروع في كل العلوم، شريطة أن يكون هناك توافق أو تماثل بين المقيس والمقيس عليه في السمات

[2] – ابن مضاء القرطبي. الرد على النحاة.تحقيق محمد إبراهيم البنا .دار الاعتصام. الطبعة الأولى. القاهرة: 1979ص: 131.

والصفات، وأن يكون المقيس عليه في اللغة بالذات له واقع ووجود يتمثل في الاستعمال الحي للكلام "[1] ويذهب إلى أبعد ذلكن عندما يعتقد أن النحاة القدامى كانوا يفضلون القياس على كلام العرب المسموع، " ولكن علماء العربية بالغوا في تطبيق هذا المبدا وبالغوا في الالتزام بأحكامه، حتى لقد كانوا يقبلون ما يجيزه القياس المنطقي وإن لم يرد به سماع. ويفضلون لغة قبيلة على لغة قبيلة أخرى ، على أساس من القياس لا على أساس الظواهر اللغوية التي تتمتع بالأفضلية، بسبب سعة الانتشار واطّراد الخواص وتوافقها"[2]، ويرى كمال بشر أنّ النّحاة اشتطوا في استعمال القياس فتشعبوا به كل مذهب،" ولم يقف بهم الأمر عند هذا الحد، بل تجاوزوه إلى توسيع دائرة القياس وتشعيب مسائله..."[1]

2- محمد عيد:

يبدو أن محمد عيد متأثرا أيما تأثير بالمنهج الوصفي، ويرفض الجانب المعياري في اللغة . وبما أنّ اللغة ظاهرة اجتماعية ونشاط للأفراد المتكلمين بها، فلا ينبغ إخضاع كل ما يتلفظ به المتكلمون للقياس والقواعد النحوية النظرية، والقياس عنده عمل يقوم به المتكلم لا النحاة، ومن ثم فالمقيس هو كل ما يستضمره المتكلم من أنظمة اللّغة بينما المقيس يجسده النّشاط الفعلي أو الإنجاز الشخصي للكلام،"إنّ رفض اتخاذ القياس منهجا للبحث ليس رفضا تحكميا، بل رفضا يقوم على أسس علمية، ذلك أنّ اتخاذ القاعدة أساسا ثم فرضها على

[1] – كمال بشر. اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم.دار غريب للطباعة والنشر.القاهرة:1999. ص: 140

2 – المرجع نفسه. الصفحة نفسها.

[1] – المرجع نفسهز الصفحة نفسها.

المفردات عمل يجافي الروح العلمية الصحيحة، لأنه يقوم أساسا على التحكم، إذ يبدأ من النهاية، إن صح هذا التعبير، والتحكم لا يتفق في طبيعته مع الروح العلمية"[2]

3- إبراهيم السمرائي:

ينتقد السمرائي طريقة النحاة القدامى في تعاطيهم للقياس، فهي طريقة حسب نظره في تعتمد وسائل غريبة عن طبيعة النحو العربي، وأنّ النّحاة الأوائل بدءا من ابن إسحاق قلدوا المناطقة والمتكلمين فزادوا النحو العربي رهقا، بابتداعهم فكرة العامل، والتفنن في استعمال القياس المجافي لطبيعة اللغة التي تقوم أساسا على الاستعمال العفوي "إنّ الباحثين المحدثين أرادوا أن يميزوا بين القياس القريب من الطبيعة اللغوية والأقيسة الأخرى البعيدة كل البعد عن الحقيقة اللغوية، وكأنهم بذلك قبلوا بأن يكون القياس من أصول النحو تستنبط به الأحكام، تستنبط به وأظنهم قد أخطأوا كل الخطأ في ذلك، وأنّ قبولهم هذا جعلهم يفسرون كل ظاهرة نحوية أو لغوية،تفسيرا خاصا" النحو العربي في مواجهة التحديات السمرائي تأثر سيبويه بالمنطق الأرسطي.... يرى القياس غريبا عن طبيعة اللغة، لا يميز بين القياس اللغوي والنحوي.[1]

عباس حسن:

[2] _ محمد عيد. أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث. عالم الكتب .الطبعة الرابعة .القاهرة:1989 . ص:99.

[1] – إبراهيم السمرائي .النحو العربي نقد وبناء.دار الصادق.بيروت: 1968. ص: 200

من المحدثين الذين لم يرفضوا القياس، وهو عنده " محاكاة العرب في طرائقها اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم في أصول المادة وتفريعاتها وضبط الحروف وترتيب الكلمات وما يتبع ذلك"[2]

سعيد جاسم الزبيدي:

يرى بأن القياس نشأ نشاة طبيعية فطرية مع النحو العربي، ولا باس أن نعتمد على القياس المطرد، القريب من طبيعة اللغة والاستعمال، ونترك غيره " والقياس الذي استقام أصلا من أصول النحو، والذي لم تستقر حدوده إلا في مرحلة متأخرة جدا عن نشأة النحو، لم يكن قياس منطق وجدل، بل كان قياسا فطريا"[1]

تمام حسان:

يميز تمام حسان بين نوعين من القياس: القياس الاستعمالي، والقياس النحوي، فالأوّل هو ما عرف بانتحاء كلام العرب، وهذا الضرب من القياس لا يكون نحوا، بل هو تطبيق للنحو.أمّا الضرب الثاني، فهو النحو أو الجانب النظري،أي حمل غير المنقول على المنقول. وإذا كان القياس الاستعمالي هو قياس الأنماط ، فالقياس النحوي، هو قياس الأحكام. والأول هو وسيلة الطفل لاكتساب اللغة.[2] حسان تمام:" القياس كالمجاز اللغوي بحاجة إلى علاقة تربط بين طرفيه إما أن تكون عقلية، كما في المجاز المرسل أو تخييلية كما في الاستعارة.فالعلاقة في

[2] – الأصول اللغوية والنحوية . القاهرة 1951عباس حسن.ص:16.

[1] –القياس في النحو العربي نشأته وتطوره. 1997.ص:14.

[2] – تمام حسان. الأصول.عالم الكتب.القاهرة: 2000.ص: 151 وما بعدها.

القياس العقلية قد تكون مناسبة العلة أو اطراد الحكم. والعلاقة التخييلية إنّما تكون هي الشبه بين المقيس والمقيس عليه"[3]

"القياس فس رف النحاة كان إما من قبيل القياس الاستعمالي، وإما من قبيل القياس النحوي، والأوّل هو انتحاء كلام العرب، وبهذا المعنى لا يكون القياس نحوا ،وإنما يكون تطبيقا للنحو، ((ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب.

أما الثاني فهو ((حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه))، و القياس التطبيقي الاستعمالي هو وسيلة كسب اللغة في الطفولة" [1]

" وإذا كان القياس الأوّل قياس الأنماط فهذا القياس الثاني قياس الأحكام، وإذا كان الأوّل هو الانتحاء فإنّ الثاني هو النحو" [2]

علي أبو المكارم:

ينطلق من فكرة تأثر النحو العربي الأرسطي، ومن ثم فالقياس النحوي قياس شكلي، وهذه الشكليّة في تحليل العلاقة الإلحاقية بين المقيس عليه والمقيس أدت بالنحويين إلى إهمال النصوص والاعتداد بها والتي تمثل السند الأوّل في عملية التقعيد." فإنّ تحليل القياسات

---

[3] – المرجع نفسه.ص: 155.

[1] – تمام حسان. الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب( النحو- فقه اللغة- البلاغة) عالم الكتب.القاهرة: 2000.ص:151.

[2] – المرجع نفسه. ص: 154.

3– علي أبو المكارم. تقويم الفكر النحوي. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع. القاهرة:2005.ص:132.

النحوية من حيث شكلها ينتهي بنا إلى تقرير ما يمكن أن يعد أصلا من الأصول النحوية، وهو إهمال النصوص وعدم الاعتداد بها مع أنّها السند الوحيد الذي يجب أن يبدأ منه التقنين، وأن تمتد منه القواعد"[3]

مهدي المخزومي:

" وبدلا أن يكون القياس والتأويل أداتين لتفسير اللغة، كانا لديهم أداتين لصنع اللغة وخلق صورها، وإيجاد صور من التعبير لم يكن يعرفها أصحاب اللغة أنفسهم، حتى استحالت اللغة أو كادت إلى مجموعة من القوانين التي أفرغتها أدواتهم العقلية في قوالب معينة ثابتة، ناسين أنّ اللغة وإن كانت أداة للفكر، ليست هي الفكر نفسه ،وليست أحكامها أحكامه، وناسين أنّ اللغة تتطوّر وتخضع لعوامل نفسية واجتماعية وبيئية"[1]

[1] _ مهدي المخزومي. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو. مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده. الطبعة الثانية.مصر:1957. ص:46